لان التوسعة التي تثبت بناء على كونه ظرفا اوجبت اشتراط التعيين فلا يسقط بقصره لان
الوقت من العوارض التي تثبت بقصير الاثر ان احتمالا التقدم باق حتى لو قضى فرضا آخر عند
ضيق الوقت او صلى نفلا جاز وقال واما النوع الثاني فما جعل سببا الى قوله مجازا لهيئة عن الصلوة
اقول النوع الثاني من انواع المقيد بالوقت ما جعل الوقت سببا لوجوبه ومعيارا وشرطا لاداءه
كصوم رمضان اما كونه سببا فلاضافة الصوم اليه فيقال صوم شهر رمضان كما اضيف الصلوة الى الوقت
فيقال صلوة الظهر والاضافة دليل السببية لانها توجب الاختصاص وافق وجوه الاختصاص اختصاص
المسبب بالسبب لما سياتي واما كونه معيارا فلتقدر الصوم بالوقت حتى زاد بازدياد الوقت
وانتقص بانتقاصه ولم يفضل الوقت عن الادار فيه ولا يسع فيه غيره فكان معيارا لا ظرفا كالمعيار
المحسي نحو الكيل والمعيار الحسي ما يقاس به غيره ويتساوى به وهذا الوقت كذلك واما كونه شرطا
لاداءه فلان الادار يفوت بفواته الا ان المصنف لم يذكره لانه اكتفى بكونه موقتا اذ المراد بالموقت
ما يفوت الادار بفوته وهو معنى الشرطية بعينه بخلاف كونه سببا او معيارا لان الوقت قد لا يكون
سببا كالنذر الصوم المنذور لا يضاف الى وقت معين وقد لا يكون معيارا كوقت الصلوة فلذلك خصها
بالذكر قوله فيصاب بمطلق الاسم اي لما ثبت انه معيار لا يسع فيه غيره فكان ضرورته انتفاء
مشروعية غيره لانه لا يتصور اداء صومين في يوم واحد فيصاب بمطلق الاسم اي ما تادى الواجب
عن الصحيح المقيم بنية مطلق الصوم من غير تعرض لجهة الفرض بان يقع فوت ان اصوم ويعلب
ايضا على الظاهر الوصف به وصف الواجب بانه نوى صوم القضاء او النذر او الكفارة والنفل
خلافا لنية كما متوقد الدار ايا شتراط التعيين انما هو لوقوع المزاحم فاذا عدم المزاحم لم يشترط
كما ان الواجد في زمان وامكان ينال باسم جنسه كالانسان باسم نوعه او صنفه او علمه فان زيدا لو نودي
يا حيوان او يا انسان او يا رجل او بصري الدار غير تتعين عليه الجواب وكان كما لو قيل يا زيد فكذا فيما نحن
فيه ويدل هذا الاصل قال لو نوى كفارة ومحمد المسافر اذا ترك التخير بان ترك الافطار ونوى الصوم صار كالمقيم
فيصاب بمطلق الاسم مع الخطاء في الوصف حتى لو نوى واجبا اخر او تطوعا او اطلق النية وقع عن فرض
رمضان لان شرع الصوم في حق المقيم والمسافر لهذا الصوم عن فرض الوقت بخبر به وقد بينا
ان شرعيته لكونه معيارا ينفي شرعية غيره فثبت ان غير فرض الوقت لم يبق مشروعا في حق المسافر الا ان

الشرع اثبت له الترخص بالفطر دفعا للمشقة فاذا ترك الترخص كان هو والمقيم سواء فيقع صومه
عن فرض الوقت بكل حال ولا بد صفة ان المسافر غير مطالب بالاداء حالة السفر لانه مخير بين الاداء فيه
والتاخير الى عدة من ايام اخر وصار رمضان في حقه كشعبان فيقع منه اداء واجب اخر كما يقع فرض
الوقت وهذا التعليل يقتضي جواز النفل اذا نوى في رمضان في سفره ورواية الحسن عن ابي حنيفة ولو
اطلق النية لا يقع عن فرض رمضان لان رمضان لما صار كشعبان حتى قبل سائر انواع الصيام فلا بد
من تعيين النية كما في الظهر المخير ولان المطلق يحتمل الفرض والنفل والوقت قبلها فكان الحامل على النفل
الذي هو ادنى لكونه متيقنا اولى كما في خارج رمضان ولان الترخص قاعم اشارة الى تحليل الخير لان جميع
بيانه ان المرخص وهو السفر قايم في حق المسافر فان الشرع اثبت له الترخص بالافطار تخفيفا عليه عند وجود
السفر الذي هو محل المشاق ومعنى الترخص ان يدع مشروع الوقت لنفع يرجع اليه بايجاد الما الاخف ولما
جاز له الترخص بالفطر لانه احق عليه نظرا الى صانع بدنه فلان يجوز الترخص بما هو اخف عليه وهو صوم
فرض عليه نظرا الى مصالح دينه اولى والما قلنا بان جواز صوم واجب عليه يرجع الى منفعة دينه لانه لو لم
يدرك عدة من ايام اخر بان مات في السفر لا يكون مواخذا بترك الفرض في الوقت ويكون مواخذا بترك الواجب الذي عليه
قضاؤه فيكون مترخصا باسقاط ما في ذمته لكونه اهم لا تاركا للترخص كالاول وهذا التعليل يقتضي
ان يجوز بنية واجب اخر عليه دون النفل حتى لو نوى يقع عن فرض الوقت وهو رواية ابن سماعة عن
ابي يوسف لان النفل الا ان يقال ان هذا في حق المقيم فاما في حق المسافر فلا كذلك فعلى هذه الرواية يقع عن فرض الوقت فيخالف
المريض في الصحيح احترز به عما روى ابو الحسن الكرخي ان الجواب في المريض والمسافر سواء على قول
ابي حنيفة رضي الله عنه وبهذه الرواية اخذ شيخ الاسلام خواهر زاده فقال اذا كان مريضا ومسافرا
فصام رمضان بنية واجب آخر فعند ابي حنيفة رحمه الله يصير صائما عما نوى ولو صام بنية التطوع
فعلى ظاهر الرواية انه يصير صائما عن رمضان وروى الحسن عن ابي حنيفة انه يصير صائما عما نوى وهو اختيار
صاحب الهداية والقاضي الامام فخر الدين قاضي خان والقاضي الامام ظهير الدين البخاري والشيخ ابو النصر
الكرماني وقد ذكرنا في الايضاح وكان بعض مشايخنا يفصل بين المسافر والمريض فقال ليس في الصحيح
انه يقع عما نوى وقد روى الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله انه اذا نوى التطوع يقع عن التطوع
وما ذكر المصنف هو اختيار شمس الائمة السرخسي وفخر الاسلام البزدوي ومن تابعهما قال لان المرخص اشارة